مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 15 العدد 2 (السداسي الأول، 2023م)
ص.419 - 454

النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية كآلية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية

Islamic windows in Algerian banks As a mechanism to reduce the money supply In the parallel market

صافروسام[1*]، موسوس مغنية[2]

[1]جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية (الجزائر) w.safer83@univ-chlef.dz ،

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية (الجزائر) m.moussous@univ-chlef.dz ،

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/04/01 تاريخ النشر: 2023/06/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور النوافذ الإسلامية في جذب الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري، حيث جاءت هذه الخطوة بعد فشل الأساليب السابقة في تقليص الكتلة النقدية غير الرسمية، وقد عززتها الحكومة الجزائرية بإصدارها لتنظيمات وإجراءات حددت من خلالها شروط العمل بهذه النوافذ وكذا شروط استقلاليتها، فقد وجدت في الصيرفة الإسلامية الأسلوب المناسب والذي تستطيع من خلاله امتصاص الكتلة النقدية غير الرسمية وضخها في القطاع البنكي.

وقد خلصت دراستنا إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل فعلاً آلية ناجعة لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة بشكل غير رسمي والمكتنزة خارج النظام البنكي، لكن في حالة تم تجسيدها في شكل مصارف إسلامية كاملة الصفة، فالعمل بالنوافذ الإسلامية ينطوي على العديد من التحديات والصعوبات التسييرية والتنظيمية والتمويلية، الأمر الذي يحول بينها وبين جذب واستيعاب أكبر قدر من أموال السوق الموازي.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، الكتلة النقدية غير الرسمية، السوق الموازي.

تصنيف JEL: G21، G24.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This Study aims to identify Islamic windows as a attract money circulating outside the Algerian banking system, as this step came after the failure of previous methods to reduce the informal monetary mass,. It has found in Islamic banking the appropriate method through which it can absorb the informal monetary mass and pump it into the banking sector.

Our Study Concluded that Islamic Banking actually represents the most effective mechanism for absorbing the unofficially circulated and hoarded cash mass outside the banking system, but in the case it was embodied in the form of full-fledged Islamic banks, working with Islamic windows involves many challenges and managerial, Organizational and financing difficulties, which it prevents them from attracting and absorbing the largest amount of parallel market funds.

Keywords: Islamic Windows, Unofficial cash block, Parallel market.

Jel Classification codes: G21, G24.

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات وإصلاحات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي سمحت بتنامي عدة أنشطة اقتصادية خارج رقابة الدولة، للاستفادة من بعض الامتيازات، مثل تهرب ضريبي، انخفاض للأسعار، تدني تكلفة اليد العاملة، إلى غير ذلك، لتشكل بذلك ما يسمى بالسوق الموازي، والذي عرف تنامي وتوسع كبير في الأنشطة غير الرسمية بسبب ظاهرة الانفتاح الاقتصادي، ما نتج عنه تضخم في الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي، وفي خضم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر منذ سنة 2014، الناتجة أساساً عن انخفاض أسعار النفط وما تبعته من أزمات في السيولة المصرفية، بالإضافة إلى ما عصف بالاقتصاد مؤخراً من ركود بسبب الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، كان لابد على الحكومة الجزائرية التفكير في سبل استغلال هذه الكتلة لمواجهة الأزمة.

لذا كانت الصيرفة الإسلامية الوجهة المختارة للحكومة الجزائرية لامتصاص هذه الكتلة في شكل مدخرات تُستعمل من خلال عقود مصرفية إسلامية، تنطلق من فكرة أن المال وسيلة وليس سلعة ونتاجه مقترن بالعمل المشارك في الربح والمتحمل للخسارة، وذلك

بالسماح للبنوك العمومية بفتح وحدات إسلامية تقدم منتجات مصرفية مطابقة للشريعة الإسلامية بداية من سنة 2017، ثم انتقلت إلى تعزيز هذه الخطوة بإصدار النظام 20-02 والذي يُحدد من خلاله العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وإجراءات ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، من هذا المنطلق باشرت العديد من المصارف العمومية في تبني النوافذ الإسلامية على مستواها، بداية من البنك الوطني الجزائري إلى جميع المصارف العمومية الأخرى.

بناءً على ما تقدم يُمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تستطيع النوافذ الإسلامية تقليص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية الجزائرية؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة يلزمنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل نشاط النوافذ الإسلامية؟
- كيف يتطور السوق الموازي في الجزائر؟
- كيف يمكن للنوافذ الإسلامية امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي؟

وللإجابة على ما تقدم يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يتمثل نشاط النوافذ الإسلامية في عقود تمويلية مطابقة للشريعة الإسلامية؛
- حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يتطور بشكل ضئيل؛
- تعبر النوافذ الإسلامية عن آلية جذب للكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي؛
- انعدام ثقة العملاء في النوافذ الإسلامية الجزائرية من أهم التحديات التي تواجه نشاط هذه الأخيرة في جذب الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من النقاط الأساسية وهي:

- التعرف على نشاط النوافذ الإسلامية؛
- البحث في واقع الكتلة النقدية الموازية في الجزائر، أسبابها ونتائجها وسبل التقليل من حجمها؛
- التفصيل في العمليات المصرفية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية لاستقطاب السيولة النقدية من السوق الموازي وضخها في النظام البنكي.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أستخدم أسلوب الوصف في تقديم المفاهيم المتعلقة بالدراسة وهي النوافذ الإسلامية والكتلة النقدية، بالإشارة إلى السوق الموازي، أما أسلوب التحليل فتم اعتماده في تحليل علاقة النوافذ الإسلامية بالكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي، وأيضاً تحليل تمويلات النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية.

وقصد الإلمام بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث نقاط رئيسية كالتالي:

1. ماهية النوافذ الإسلامية ونشاطها؛
2. توسع الكتلة النقدية في السوق الموازية الجزائرية؛
3. دور النوافذ الإسلامية في جذب الكتلة النقدية في السوق الموازية الجزائرية.

2. ماهية النوافذ الإسلامية ونشاطها في الجزائر

2-1 مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية في الجزائر

حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) فإن النوافذ الإسلامية هي: "وحدة متخصصة تابعة لمؤسسة خدمات مالية تقليدية، توفر خدمات إدارة الأموال، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[1]، وقد جاء هذا المفهوم ليشمل جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تحاول تقديم خدمات مصرفية والتي عددها المجلس بالتمويل والاستثمار وإدارة الأموال.

أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وإجراءات ممارستها، بأنها هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مُكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، أي أنها أقسام ووحدات غير ربوية تديرها مصارف ربوية، و تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً للشريعة الإسلامية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية[2]. و لضمان السير الحسن للعمليات المصرفية الإسلامية ضمن شباك الصيرفة الإسلامية حدد لها جملة من الشروط تمثلت فيما يلي[3]:

- أن يكون الشباك مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، على وجه الخصوص إعداد جميع البيانات المالية لنشاط شباك المالية الإسلامية حصراً؛
- استقلالية حسابات الزبائن عن باقي الحسابات الأخرى في البنك أو المؤسسة المالية؛
- ضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين لذلك.

---

[1]. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، الصفحات 44-45.

[2]. بنك الجزائر، النظام 20-02 ، 15-03-2020.

[3]. نفس المرجع أعلاه.

مما سبق يمكن القول أن النوافذ الإسلامية هي وحدات متخصصة، تنشئها المصارف التقليدية في سبيل توفير منتجات وخدمات مصرفية إسلامية لعملائها، الرافضين التعامل بالعمليات المصرفية التقليدية، وتكون هذه النافذة مستقلة مالياً عن المصرف التابعة له، إلا أن إدارتها تبقى تابعة للمصرف التقليدي، كما يعين لهذه النافذة مدقق شرعي وهيئة رقابة شرعية تنظم عمليات هذه النافذة وتراقب مدى شرعيتها و مصداقيتها، كما يمكن أن يتخذ المصرف التقليدي النافذة الإسلامية كخطوة في سبيل تحوله كلياً إلى مصرف إسلامي.
أما عن نشأة هذه النوافذ، فهناك قسم واسع من الباحثين يرجح أن النوافذ الإسلامية كانت فكرة المصارف التقليدية الغربية في الدول الأجنبية غير الإسلامية، وذلك بعد ازدياد عدد العملاء من الجالية الإسلامية الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات المصرفية الربوية، ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية مثل مصر، السعودية، الأردن، الإمارات،...إلخ.

وهناك من يرجح أن نشأتها جاءت مع انطلاقتها الفعلية في مصر سنة 1980م، عندما حصل بنك مصر (قطاع عام تجاري مصري) على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع "الحسين للمعاملات الإسلامية"، و منها انتشرت إلى العديد من البلدان الغربية على رأسها المملكة البريطانية والعربية الإسلامية مثل بنكي HSCB وBarclays Bank البريطانيين، بنك الاتحاد السويسري UBS، وبنك Goldman Sachs في أروبا، بنك Citi-bank الأمريكي، وبنك الكويت المتحد UBK[1]. ومن خلال هذه التجارب يمكن حصر أهم أسباب ظهور النوافذ الإسلامية في النقاط التالية[2]:

- تنامي الوعي الديني بتحريم الربا، ما أدى إلى عزوف شريحة واسعة من العملاء المسلمين تملك كم معتبر من السيولة عن التعامل مع المصارف الربوية مع تراجع الطلب على المنتجات المصرفية التقليدية؛

[1]. خريس، 2014، صفحة 147.
[2]. الغريب، 1996، صفحة 933.

- أصبحت النوافذ الإسلامية تعتبر وسيلة مهمة في استقطاب رؤوس أموال المسلمين، وجلب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية؛

- تحقيق عوائد معتبرة من العمليات التمويلية الإسلامية مقارنة بالتقليدية؛

- تشكل النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية وخطوة أولى لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية؛

- أما بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن الهدف الرئيسي لإنشاء النوافذ الإسلامية بالنسبة لها هو هدف مادي بحت، بالاستفادة من التزايد المستمر لأعداد المسلمين الأجانب، و رغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

وإلى غاية نهاية سنة 2022 اعتمد العديد من البنوك العمومية والتقليدية نوافذ إسلامية بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أهمها:

الجدول 1: قائمة البنوك المعتمدة لفتح النوافذ الإسلامية قبل نهاية 2022.

اسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات المعتمدة	سنة فتح النوافذ الإسلامية	عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية المفتوحة قبل نهاية 2022
البنك الوطني الجزائري (BNA)	بنك عمومي	218	2020	أكثر من 64 شباك ووكالتين
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	بنك عمومي	150	2020	أكثر من 100 شباك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	بنك عمومي	327	2021	58 شباك
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque)	بنك عمومي	218	2021	47 شباك ووكالة واحدة خاصة
البنك الجزائري الخارجي (BEA)	بنك عمومي	105	2021	44 شباك
بنك التنمية المحلية (BDL)	بنك عمومي	157	2022	50 شباك
بي أن بي باريبا الجزائر (BNP Paribas Al-Djazair)	بنك أجنبي (فرنسي)	71	2014	شباك واحد
ترست بنك (Trust Bank)	بنك مشترك كويتي جزائري	35	2016	شباك واحد
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing Bank)	بنك مشترك أردني ليبي	07	2015	شباك واحد
بنك الخليج الجزائر (AGB)	بنك مشترك بمساهمة بنك برقان، البنك الأردني الكويتي وبنك تونس العالمي .	61	2008	شباك برقان للصيرفة الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- دحاك عبد النور، 2022، ص202.

- التقارير السنوية للبنوك المذكورة.

الملاحظ أن رغم قصر تجربة المصارف العمومية الجزائرية في الصيرفة الإسلامية وحداثة التصريح بإمكانية تعاملها بالمنتجات المصرفية الإسلامية، إلا أنها أطلقت العديد من النوافذ الموفرة للخدمات المالية الإسلامية. و تم تسجيل نهاية سنة 2021 فتح أكثر من 15 ألف حساب بنكي على مستوى هذه النوافذ[1]. و هو رقم معتبر يدل على بداية نجاحها في نيل ثقة العملاء والمواطنين الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و هم شريحة واسعة من المجتمع الجزائري.

2-2 صيغ التمويل الإسلامي في النوافذ الإسلامية

يقوم نشاط النوافذ الإسلامية على تقديم العديد من صيغ التمويل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، القائمة على مبدأ تقاسم الربح والخسارة وفقاً لقاعدة "الغنم بالغرم*"، والتي وضحها أيضاً المشرع الجزائري فيما يلي[2]:

- **المرابحة:** وهي عقد تقوم بموجبه النافذة الإسلامية ببيع لزبون سلعة معلومة تملكها، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا، ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين، أي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم(محدد بنسبة معينة من رأس المال أو مبلغ يحدد مسبقاً).

- **المشاركة:** هي عقد بين النافذة الإسلامية وطرف أو أطراف أخرى، بهدف المشاركة في رأس مشروع استثماري أو عملية تجارية معينة من أجل تحقيق أرباح، أي أنها تمثل أسلوب تمويلي تتفق بموجبه النافذة مع عميلها طالب التمويل في الاشتراك بتقديم المال اللازم لمشروع ما، ويتم توزيع الربح حسب ما يتفقان عليه في العقد المبرم بينهما، أما الخسارة فيتحملها كلٌ حسب نسبة التمويل المشارك بها.

---

[1]. جريدة المستثمر، 2022، ص2.

*. تعتمد على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة، أي العائد على قدر المخاطرة وبالتالي الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار المشاركون مسئولون عن أعمالهم فإن الحق في الربح (الغُنْم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغُرْم).

[2]. للتفصيل أنظر إلى :

- بنك الجزائر، النظام 20-02، 15-03-2020.

- بنك الجزائر، التعليمة 20-03، 02-04-2020.

- **المضاربة:** هي عقد تُقدّم بموجبه النافذة الإسلامية رأس المال اللازم للمضارب الذي يقدم عمله، لانجاز مشروع معين بهدف تحقيق الربح، و تقاسم الربح يكون حسب ما يتفقان عليه في العقد المبرم، وفي حالة الخسارة، يخسر صاحب المال ماله والمضارب جهده، إذا تبين عدم مسؤولية المضارب عن الخسارة.

- **الإجارة:** هي عقد إيجار تضع من خلاله النافذة الإسلامية (المؤجر) تحت تصرف الزبون (المستأجر)، سلعة منقولة أو غير منقولة تملكها، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد، مع إمكانية تملك الأصل في نهاية مدة عقد الاستئجار، بوضع عقد آخر مستقل عن العقد الأول.

-**السَّلم:** ويعرف على أنه عقد تقوم من خلاله النافذة الإسلامية بشراء سلعة و الدفع الفوري والنقدي لثمنها على أن تسلم لها في تاريخ لاحق متفق عليه من طرف زبونها، فهو من ضمن عقود البيوع، حيث تطبق هذه الصيغة عندما يحتاج صاحب السلعة أو المادة إلى ثمنها مقدماً لينفق عليها سواء في مصاريف الشحن أو التخزين أو غيرها.

- **الاستصناع:** وهو عقد تتعهد بمقتضاه النافذة بتسليم سلعة إلى زبونها صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصَّنع سلعة ستُصَّنع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، وبسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

- **حسابات الودائع:** هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في النافذة الإسلامية من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً، ونجد منها الحسابات الجارية وحسابات الادخار .

- **حسابات الاستثمار:** هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف النافذة من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح، تستخدم إما في عقد مضاربة، أو في عقد وكالة، وهو عقد يقوم بموجبه المودع بتوكيل البنك باستثمار، باسمه ولحسابه أمواله لفترة متفق عليها، مقابل عمولة ثابتة يتم تحديدها مسبقاً أو نسبة مئوية من الأرباح المحققة أو كليهما تُمنح للبنك، أما الباقي فيعود للمودع.

3. توسع الكتلة النقدية في السوق الموازية الجزائرية

3-1 تطور حجم السوق الموازي في الجزائر

يمثل السوق الموازي ظاهرة اقتصادية عرفها كل من البنك العالمي (WB) وصندوق النقد الدولي (FMI) بأنها ظاهرة تعبر عن تبادل السلع والخدمات غير المسجلة أساساً في الحسابات الرسمية للبلد، ذلك كونها ظاهرة هدفها الإفلات من الضرائب والقوانين، وممارسة الأنشطة في الأسواق السوداء[1]. كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام، لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية[2] ، وهو نفس ما جاء به البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلا أنها حددت الناتج الداخلي الخام من الحسابات الرسمية التي لا بد أن يُحسب دخل أنشطة السوق الموازي من ضمنها.

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر فقد عرف السوق الموازي على انه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كلياً أو جزئياً ضمن الإحصائيات والمحاسبة[3].

بالتالي يمكن القول أن السوق الموازي هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية وغير المحسوبة وغير المسجلة في الحسابات الاقتصادية الوطنية، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، وبالتالي فهي تخلق مشكلاً في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية.

شهد الاقتصاد الجزائري ظهور وتفشي الأنشطة الاقتصادية الخفية بشكل كبير وسريع، و ظهر الاقتصاد الموازي في الجزائر كمعضلة أرقت السلطات منذ سنوات عديدة، وهذا ما يؤكده الشكل الموالي:

---

[1]. موسوس، 2018، ص178.

[2]. نفس المرجع أعلاه.

[3] CNES, 2004, p13.

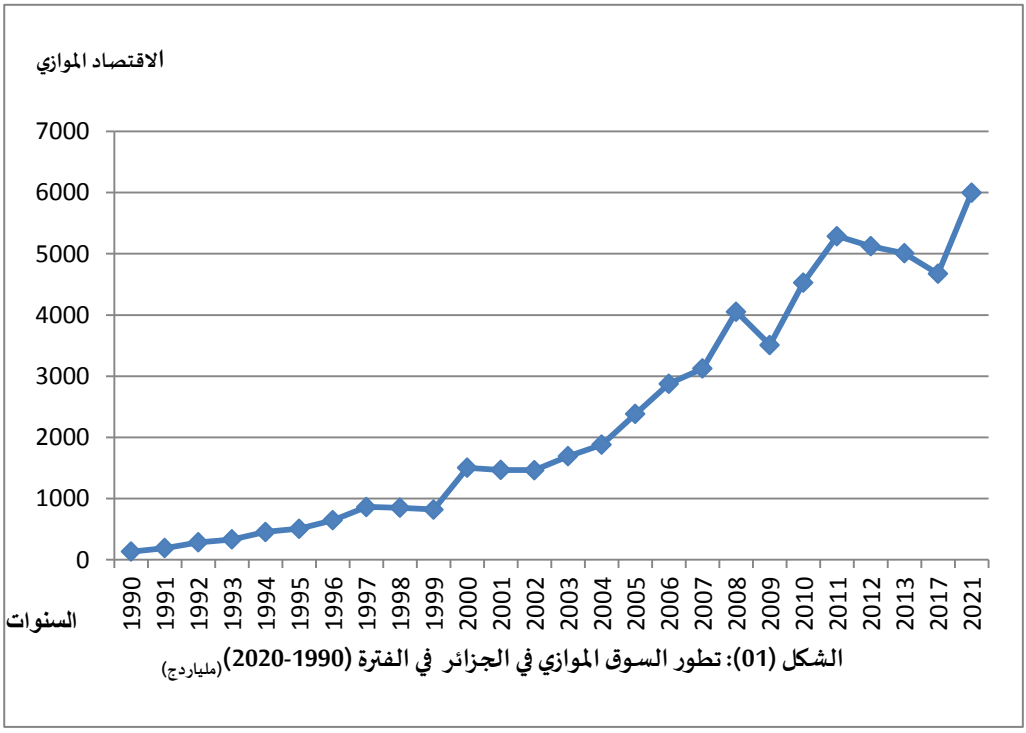

الشكل (01): تطور السوق الموازي في الجزائر في الفترة (1990-2020)

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- بودلال علي، (2007)، ص ص 332-333؛
- توهامي محمد رضا، (2019)، ص ص 204-221؛
- حساين أسماء، ساهد عبد القادر، (2020)، ص ص 423-425.

من الشكل نلاحظ توسع كبير في الأنشطة غير الرسمية في الجزائر فمن قيمة ضئيلة جدا في 1990 إلى حوالي 6000 مليار دينار جزائري سنة 2021، وهي نسبة كبيرة تفوق 50% من حجم الاقتصاد الرسمي، والسبب في ذلك تظافر مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر، من أهمها[1] :

[1]. للتفصيل أنظر إلى : - توهامي، 2018-2019، الصفحات 208-214. - بودلال، 2006-2007، ص ص 332-333.
- الشال، 2021. -جبريل، 2021.
- وكالة الأنباء الجزائرية، 2021.

- المديونية الخارجية والأزمات النفطية: مع بداية ثمانينات القرن العشرين بدأ ميزان المدفوعات الجزائري يعرف اختلالات كبيرة ومتزايدة، لاسيما في مجال حصيلة النقد الأجنبي، نتيجة اعتماد الدولة على مورد واحد في إيراداتها هو النفط، ومع تدهور أسعاره عام 1986 بأكثر من 50% اثر على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات سلبا، واحدث اضطرابات في جميع القطاعات و على كل المؤشرات الاقتصادية، منها المديونية الخارجية التي تفاقمت و أصبحت تشكل ضغطا و عبئا خارجيا كبيرا، فقد انتقلت من حوالي 17 مليار$ عام 1980 إلى أكثر من 34 مليار$ في 1995، ما فتح الباب أمام تنامي البطالة والفقر، بالتالي زيادة الأنشطة غير الرسمية وانتشار السوق السوداء. بعد ذلك حدثت العديد من الأزمات النفطية من ارتفاع وانخفاض، أهمها أزمة 2004 بارتفاع أسعاره إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، حققت الدولة احتياطي صرف وصل إلى 193 مليار دولار، ما جعلها في بحبوحة مالية، لكنها لم تستغلها حق الاستغلال حيث تهاونت في ضبط سياستها الضريبية، ما أدى إلى ارتفاع نسبة التهرب و الغش الضريبي، التهريب، و زاد حجم السوق الموازي.

- تحرير التجارة الخارجية: مع فتح المجال أمام الاستيراد دون وضع آليات ضبط وتجهيز وسائل الرقابة الكافية لكبح الممارسات التجارية غير الشرعية، واحتكار الدولة لهذه التجارة ما نتج عنه ندرة في السلع والخدمات سواء الأساسية أو الكمالية، ما أدى إلى توجه الأفراد لإشباع حاجياتهم من الأسواق الموازية التي تغطي هذا النقص عن طريق التهريب والإنتاج غير المصرح به؛

- تفاقم الحجم الجبائي وعدم استقرار القوانين الجبائية: ارتفاع معدلات الضريبة وتفاقمها في الجزائر أدى إلى زيادة رغبة أصحاب المؤسسات في تجنبها والتهرب منها، خاصة مع عدم وجود رقمنة السجل الضرائب وغياب القوانين الواضحة، وبالتالي أصبح معظمهم يلجأ إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث الأنشطة غير مسجلة وغير مصرح بالدخل الناتج عنها، ما ينتج صفر ضريبة، وهو الأمر الذي دفع الرئيس الجزائري في 04 أكتوبر 2021 إلى مطالبة الحكومة بخفض الضرائب على الدخل الإجمالي؛

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: ثلث الشباب الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة تركوا مقاعد الدراسة ولم ينخرطوا في سوق العمل، مما يعني أن نحو 3.5 ملايين شاب وشابة من مجموع 11 مليون خارج الدراسة وسوق العمل الرسمي.

- العراقيل البيروقراطية والإدارية المتعلقة بإنشاء مشاريع دعم تشغيل الشباب، وعدم ملائمة المناخ الاستثماري، حيث صنف مؤشر الشفافية العالمي لعام 2021 الجزائر في المرتبة 104 من مجموع الدول ذات الشفافية الاقتصادية، ما أدى إلى التوجه إلى الإنتاج أو الممارسة خارج الدائرة الرسمية؛

- تفشي ظاهرة "الطراباندو" لدى الشباب والاستيراد بالحقيبة، والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية غير المنظمة، وأسواق العملات الأجنبية والذهب، مع غياب تطبيق القوانين الردعية، فالدولة تضع بشكل منتظم القوانين والأنظمة لكن يبقى تطبيقها إما غائب أو بشكل غير صارم؛

- أزمة الثقة بين النظام البنكي والتجار وعدم إحساسهم بالحماية المالية مع غياب الإدماج المالي، و زيادة نشاطات التهريب وتبييض الأموال.

2-3 توسع الكتلة النقدية في سوق الموازي الجزائري

يُقصد بالكتلة النقدية كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أي هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات[1]، وبذلك فالكتلة النقدية في السوق الموازية هي تلك الأموال التي يحوزها الأفراد والمؤسسات العاملة في الدولة خارج الإطار القانوني والتنظيمي، يتم تداولها خارج الاقتصاد الرسمي وخارج النظام المصرفي. و تتكون الكتلة النقدية من عدة مجمعات نقدية المتمثلة في[2]:

- **المجمع الأول M0 (السيولة التامة):** ويسمى الأساس النقدي أو القاعدة النقدية، المتكونة من النقود القانونية الصادرة من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تشمل M0 الاحتياطات النقدية المتواجدة في صناديق البنوك، وفي أرصدتها لدى السلطة النقدية، مضافاً إليه الكتلة النقدية القانونية الخارجة عن الجهاز المصرفي (المتداولة لدى الجمهور)؛

[1]. إلمان، 2010، صفحة 89.

[2]. للتفصيل أنظر إلى: مويسي و بوسمينة، 2020، الصفحات 659-660.

- روشو، 2021، الصفحات 4-5.

- **المجمع الثاني M1 (وسائل الدفع المتاحة):** يشمل وسائل الدفع المطلقة للسيولة مثل الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتي توجد بيد الوكلاء غير الماليين، وكسور النقود والودائع تحت الطلب بالنقد الوطني القابلة للتحريك بواسطة الشيكات، والتي تدار بواسطة مؤسسات الإقراض والخزينة والعديد من الأجهزة الأخرى المحددة طبقا للقوانين والإجراءات النقدية المطبقة والتي تختلف من بلد لآخر، ومنه يعبر عن هذا المجمع الكتلة النقدية القانونية الخارجة عن الجهاز المصرفي (المتداولة لدى الجمهور)، مضافاً إليه الودائع تحت الطلب (النقد الكتابي)؛

- **المجمع الثالث M2 (السيولة المحلية):** يتكون من الودائع تحت الطلب والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور، مضاف إليها الودائع لأجل في البنوك التجارية، أي M2= M1 + الودائع لأجل؛

- **المجمع الرابع M3 (السيولة المحلية الخاصة):** يشمل M2 مضافاً إليها ودائع حكومية؛

- **المجمع الأخير M4:** يتضمن بالإضافة إلى المجمع M3 أوراق الخزانة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزانة القابلة للتداول والصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين.

تنقسم الكتلة النقدية في الجزائر إلى قسمين، كتلة نقدية رسمية يتم تداولها ضمن النظام المصرفي الرسمي، وكتلة نقدية غير رسمية يتم تداولها في السوق الموازي، وتعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، لذا فإن السلطات النقدية للدول تسعى دائماً إلى ضمان حسن التحكم فيها، أما إذا خرجت الكتلة النقدية عن سيطرة السلطات النقدية وأصبح تداول جزء مهم منها يتم في غير وعائه الرسمي، فسيتأثر بذلك النشاط الاقتصادي سلباً، وهو ما يشهده الاقتصاد الجزائري بعد توسع السوق الموازي وانتشار الكتلة النقدية غير الرسمية، التي مرت بعدة تطورات منذ سنوات، حيث عرفت اتجاهاً تصاعدياً خاصة سنة 2020، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2): تطور الكتلة النقدية في السوق الموازية بالمقارنة مع الكتلة النقدية في السوق الرسمية للسنوات (2016-2020)(مليار دج)

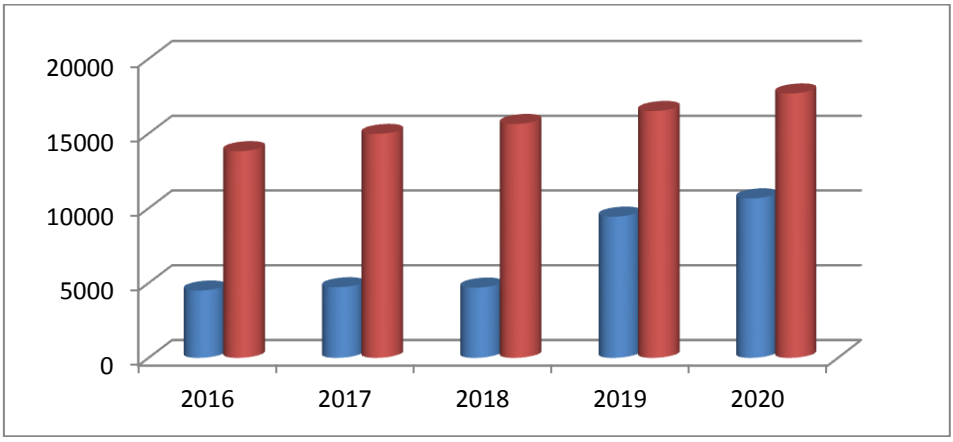

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- وسام مويسي، أمال بوسمينة، (2020)، ص ص661-662.

-Banque d'Algérie, Les rapports de2016/2017/2018.

- ياسين تملالي، 20-05-2018، على الموقع: https://assafirarabi.com/ar/folder/

- وكالة الأنباء الجزائرية، 28 فيفري 2021، على الموقع:

https://www.aps.dz/ar/economie/102648

نلاحظ من خلال الشكل (02) التطور السريع والهائل في الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري رغم انخفاضها سنة 2018 بشكل طفيف والذي يرجح سببه إلى اتجاه نسبة قليلة من المدخرين لاعتماد الصيرفة الإسلامية بعد تقنينها من طرف التشريع الجزائري، وترخيص بنك الجزائر في مارس 2017 للتسويق لـ8 منتجات للصيرفة الإسلامية لتسويقها في المصارف الجزائرية، إلا أنها (الكتلة النقدية غير الرسمية) عادت للارتفاع بشكل هائل سنتي 2019 و2020 حيث أصبحت تشكل أكثر من 50% من الكتلة النقدية الرسمية نظراً لأن مشاريع الصيرفة الإسلامية التي تم تنشيطها في سابقا 2017 لم تجدي نفعا، مع انهيار أسعار النفط وتداعيات الأزمة الصحية(كوفيد19)، بالتالي أصبح السوق الموازي المفر الوحيد لرؤوس الأموال الهاربة من الأزمات الاقتصادية التي قد تضر بمدخراتها.

إن توسع الكتلة النقدية الموازية تشكل خطر كبير على الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى استنزافه من كل النواحي، وتآكل معدلات النمو وعدم القدرة على معرفة الحجم الحقيقي للاقتصاد، حيث يتم احتساب قيم المؤشرات الاقتصادية بمقدار أقل من قيمتها الفعلية، ما يُصعب المهمة أمام متخذي القرار، وقد أعلن الرئيس الجزائري في نهاية سبتمبر 2021 أن حجم السوق الموازي حوالي 10 تريليون دينار، أي ما يقارب 75 مليار دولار.[1] وحتى تستوعب الدولة الحجم الكبير من الأموال المتداولة على مستوى هذا السوق اتجهت نحو اعتماد العديد من الأساليب لكنها باءت بالفشل، كان آخرها اعتماد الصيرفة الإسلامية في شكل نوافذ إسلامية على مستوى المصارف العمومية، و من أهم هذه الأساليب ما يلي:[2]

- **الامتثال الضريبي الطوعي:** دخل حيز التطبيق في 02 أوت 2015 وهو نظام أقره المشرع الجزائري بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والقاضي بإيداع أموال لدى المصارف الجزائرية مقابل فرض ضريبة جزافية مخفضة تُقدر بـ7%، إلا أن الحصيلة التي استفادت منها البنوك كانت جد ضعيفة بحيث أنها لم تتجاوز 100 مليار دينار جزائري رغم تمديد آجال تطبيقه إلى غاية سنة 2017، وهذا راجع لضعف ثقة المستثمرين في أصحية قرارات الحكومة.

- **القرض الوطني للنمو الاقتصادي:** هو نوع من أنواع القروض السندية طرحه المشرع الجزائري على نوعين من القروض قرض سندي لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة سنوي 5%، وقرض سندي لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة سنوي 5.75% وبقيمة اسمية تقدر بـ 440 دولار لفترة اكتتاب تدوم ستة أشهر انطلاقا من 17 أفريل 2016، حيث هدفت الحكومة من القرض السندي لامتصاص السيولة في شكل مدخرات بنكية، إلا أنه بعد انتهاء آجال الاكتتاب أي في خريف سنة 2016 لم تغطي الحصيلة العجز في الموازنة آنذاك حيث بلغت الحصيلة حوالي 5 مليار دولار (حسب أسعار الصرف آنذاك) من أصل أكثر من 40 مليار دولار متداولة خارج النظام البنكي.

[1]. الشال، مرجع سبق ذكره، 2021.

[2]. ناصر، 2022، الصفحات 344-347

وبعد فشل مخططات الحكومة في امتصاص السيولة من السوق الموازية تم اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية وفي هذا الصدد لجأت الحكومة إلى تطبيق الأساليب التالية:

- **الوعد باعتماد الصكوك الإسلامية:** حيث جاء ضمن قانون المالية لسنة 2018 في مادته 93 على أنه "يرخَّص لوزير المالية القيام بما يأتي: ...إصدار سندات سيادية على المدى المتوسط والطويل، موجهة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، من اجل المشاركة في تمويل المنشآت و/أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة"، وبالرغم من أن نص المادة لا يُشير إلى أية صفة إسلامية تحملها السندات السيادية المذكورة، إلا أنه جاء في شرح هذه المادة أنه: "ويهدف اقتراح إصدار السندات السيادية في إطار التمويل التساهمي، المسمَّى الإسلامي، وفقاً لما هو مقترح في مشروع قانون المالية سنة 2018، إلى إشراك مالكي السندات المكتتبة لتمويل مشاريع البنى التحتية و/أو التجهيزات ذات الطابع التجاري للدولة"، إلا أنها اعتبرت مجرد محاولة أولية لتقنين عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر.

- **فتح النوافذ الإسلامية:** ما لاحظناه سابقاً أن جميع محاولات الحكومة الجزائرية في حل مشكلة الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري باءت بالفشل ما ولد الحاجة إلى فتح نوافذ للمعاملات المصرفية الإسلامية، وبالرغم من أن بعض البنوك التقليدية خاصة منها الأجنبية بدأت تجربة الشبابيك الإسلامية قبل عدة سنوات، لكن لم تُقنن أعمالها إلا بعد صدور النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، و الذي تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ومن ثم انطلقت عملية فتح الشبابيك الإسلامية بصفة قانونية ورسمية وباعتراف واضح ونية صريحة من طرف المشرع الجزائري للعمل بها، وما أكد هذا الأمر الحملات الواسعة والمكثفة لتدريب العاملين في البنوك، خاصة البنوك العمومية التي قامت بفتح هذه الشبابيك على تطبيقات ومبادئ الصيرفة الإسلامية، تبع هذا صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ومن هنا انطلقت عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بوجود الإطار القانوني والرقابي لها، من لجان شرعية والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، وأول نافذة إسلامية فُتحت بصفة رسمية كانت على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA في 2020/08/04.

4. دور النوافذ الإسلامية في جذب الكتلة النقدية في السوق الموازية

4-1علاقة النوافذ الإسلامية بالكتلة النقدية الموازية

تعتبر الصيرفة الإسلامية بشكل عام من خلال خدماتها ومنتجاتها وعاء ادخاري متميز، يملك قدرة كافية على استوعاب وجذب كمية كبيرة من الكتلة النقدية خاصة تلك المتداولة خارج نطاقها الرسمي، لذا فالنوافذ الإسلامية تعتبر من الحلول الأسرع والأنجع (كونها تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية) لتخفيض الكتلة النقدية المتداولة على مستوى الاقتصاد الموازي، من خلال استقطابها لهذه الكتلة في شكل مدخرات وتشغيلها بعقود تمويلية إسلامية لتغطية العجز الموازني ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد.

وتعد العمليات المصرفية المتعلقة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، والمحددة في إطار المواد 66 و69 من الأمر 03-11 والتي تخص بوجه الخصوص العمليات التالية: المضاربة، المشاركة المرابحة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، وترجع أسباب توقع نجاح الصيرفة الإسلامية في جذب الكتلة النقدية الموازية في الجزائر إلى:

- الوعي الديني للمجتمع الجزائري، فباعتبار الجزائر دولة مسلمة، لابد أن يعطي المجتمع الجزائري لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف أهمية كبيرة، ونظراً أن الدين الإسلامي من خلال النصوص القرآنية يحرم الربا تحريماً قاطعاً لا رجوع ولا تنازل فيه، فالمجتمع الجزائري طالما رفض التعامل مع المصارف التقليدية نظراً للشبهات التي تدور حول معاملاتها من ربا وأموال محرمة، وقد نادى العديد من العملاء الجزائريين بضرورة توسيع نطاق المعاملات المصرفية الإسلامية، من خلال خلق مصارف إسلامية أخرى عدا المتعارف عليها (البركة والسلام)، أو نشر وكالات هاذين المصرفين على نطاق أوسع، حيث شكلت هذه المطالب صورة إيجابية ومحفزة لدى الحكومة الجزائرية عن مدى إمكانية نجاح الصيرفة الإسلامية والإقبال الواسع التي قد تشهده من طرف المواطنين؛

- غياب مصارف إسلامية وطنية كاملة الصفة، ما يجعل السوق المصرفي الإسلامي الجزائري خصب وفي حالة تعطش دائم لوعاء استثماري وادخاري كالمصارف الإسلامية، خاصة إذا كانت هذه المصارف وطنية جزائرية، فهي في هذه الحالة ترفع من ثقة العميل في المصرف الإسلامي، ما يدفعه إلى ادخار أو استثمار جميع أمواله فيها، كما أنه من المعروف أن المصارف الوطنية لا تفلس بل تتلقى دعم من الحكومة الجزائرية في حالة وقوعها في أزمات سيولة، فبالتالي يكون العميل في حالة اطمئنان تام على أمواله.

وفي سبيل التعرف على واقع استقطاب هذه الكتلة من طرف النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية وحتى الخاصة، لابد من البحث في واقع عقود التمويل التي تتعامل بها هذه النوافذ، وذلك بدراسة عينة من المصارف الخاصة والعمومية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية الإسلامية.

2-4 دور النوافذ الإسلامية العمومية في استقطاب الكتلة النقدية الموازية في الجزائر.

نظراً لحداثة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية وقلة الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالتمويلات الممنوحة على مستواها، حاولنا الاكتفاء باستعراض العمليات المصرفية الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA في نهاية سنة 2020 والقرض الشعبي الجزائري CPA في نهاية سنة 2021، ولمحة عن النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الأخرى.

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي مرخص له للتعامل بالمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إبتداءاً من 04 أوت 2020 وفقاً لأحكام النظام 20-02 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها، حيث وضع هيئة رقابة شرعية مكونة من 03 أعضاء مثلما نص عليه النظام، والتي اجتمعت 06 مرات خلال سنة 2020، و سوق لـ09 منتجات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 64 شباك تمويل إسلامي موزعة على التراب الوطني، ومن الحسابات التي تعتمدها النافذة[1] الحساب الجاري الإسلامي، الحساب بالشيك الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب، حساب الاستثمار الإسلامي المطلق، و في نهاية سنة 2020 كانت

[1] . Banque National d'Algérie, 2022.

النسبة الغالبة لحسابات التوفير الإسلامي أما الحسابات الأخرى (منها المدفوعة وغير مدفوعة الأجر*) فقد حازت على نسب قليلة وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (3): توزيع حسابات التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري نهاية سنة 2020

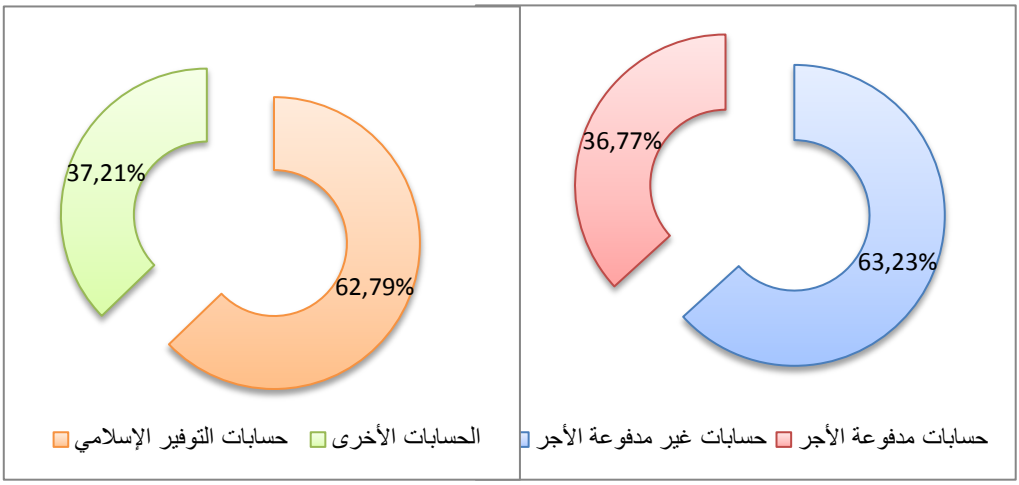

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

البنك الوطني الجزائري. (2020). التقرير السنوي لسنة 2020.

أما عقود التمويل التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري تتمثل في:[1]

- الإجارة المنتهية بالتمليك (عتاد) المتمثل في عقد إيجار لأملاك (معدات أو تجهيزات) منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف لفائدة المستأجر، حيث يقوم البنك باقتنائها من الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون، و في نهاية هذا العقد يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكاً لهذه المعدات، حيث يصل هذا النوع من التمويل إلى 90% من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد أقصى 25مليون دج، وتكون الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين؛

*الحسابات المدفوعة الأجر هي الحسابات التي يتقاضى على إثرها صاحبها أرباح نظراً لأن المصرف يستخدمها في استثماراته، وعلى عكس ذلك، فالحسابات غير مدفوعة الأجر هي التي يشترط أصحابها أن تبقى المبالغ فيها ثابتة دون زيادة أو نقصان أي لا يستخدمها المصرف في تمويل استثماراته.

[1]. البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2020.

- المرابحة (للسيارات، العقارات وللتجهيزات) حيث يستفيد الزبون من سقف تمويل يصل إلى غاية 85% من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و60 شهر، أما إذا كان الشيء المراد اقتناءه عقار فقد يستفيد الزبون من تمويل يصل إلى غاية 90% من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة، وفي حالة كان الشيء المراد اقتناءه عبارة عن تجهيزات يصل سقف التمويل إلى غاية 90% من سعر التجهيزات لمدة تتراوح بين 12 شهر و36 شهر.

حيث وفي نهاية سنة 2020، اعتمد البنك في تمويله على نوعين من عقود التمويل ألا وهما التمويل بالمرابحة العقارية والتمويل بمرابحة المعدات، حسب النسب التالية:

الشكل (4): توزيع عقود التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري نهاية سنة 2020

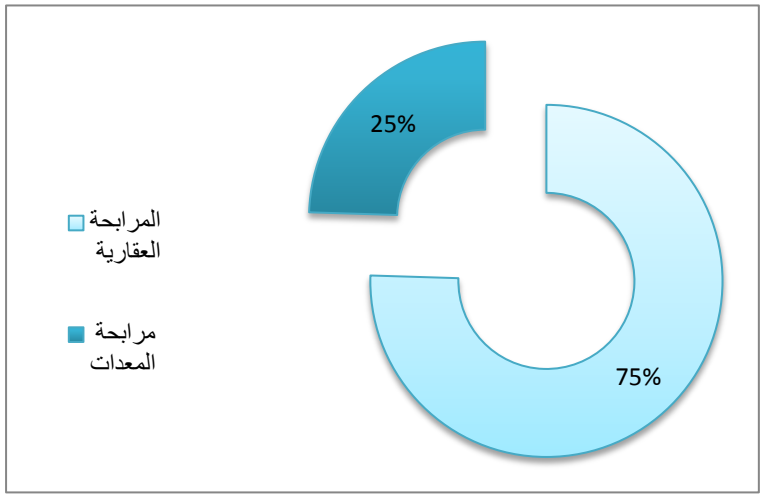

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: البنك الوطني الجزائري. التقرير السنوي لسنة 2020

الملاحظ من الشكل، ارتفاع نسبة التمويل بالمرابحة العقارية، ما يشمل أكثر شيء تمويل السكنات، عن مرابحة المعدات والأجهزة والتي اختصرت في الأجهزة الكهرومنزلية، ونسبة قليلة من معدات الإنتاج الفلاحي.

أما القرض الشعبي الجزائري فقد بدأ مزاولة العمل المصرفي الإسلامي وفتح الشبابيك الإسلامية في نوفمبر 2020، و في بداية سنة 2022 بلغت عدد الشبابيك المفتوحة أكثر من 100 شباك حول ربوع الوطن، والتي تقدم عدة منتجات مشتقة من الصيغة الأساسية وهي الصيغة التمويلية المرابحة، خاصة مرابحة العقار، مرابحة السيارات ومرابحة التجهيز، كما تساعد العملاء على فتح عدة حسابات بنكية منها: الحساب الجاري الإسلامي، حساب الصك الإسلامي، وحساب التوفير الإسلامي، ففي نهاية سنة 2021 كان قد فتح حوالي 11876 حساب، منها 47% حسابات صك إسلامي، و49% حسابات التوفير الإسلامي، وكلا الحسابين هي حسابات استثمارية[1] ، وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (5): توزيع حسابات التمويل الإسلامي في القرض الشعبي الجزائري نهاية سنة 2021

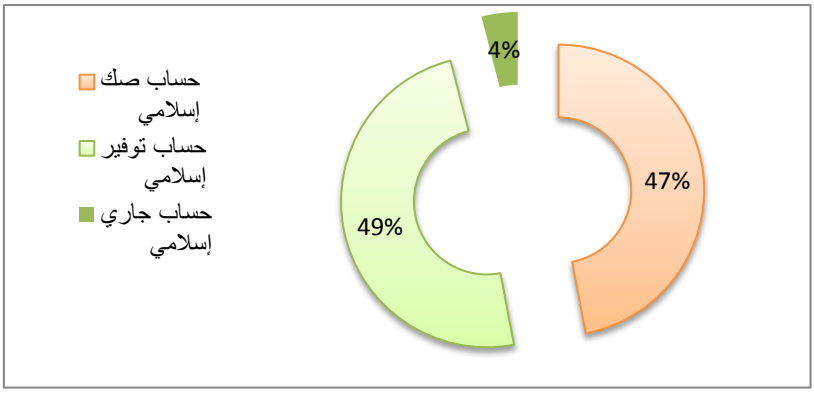

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: القرض الشعبي الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2021.

ما نلاحظه من الشكل، ارتفاع نسبة الحسابات الاستثمارية بالمقارنة مع الحساب الجاري، بنسبة 96% أي حوالي 11401 حساب يتقاسمه حساب الصك الإسلامي وحساب التوفير الإسلامي، مقابل 4% أي حوالي 475 حساب جاري إسلامي، ما يؤكد على أن توجهات الزبائن ليست الحسابات الجارية، وأن للزبون الجزائري مدخرات في حاجة للاستثمار والتوظيف وفق صيغ استثمارية شرعية، أما بالنسبة لصيغ التمويل الإسلامية، فقد أظهرت تقارير القرض الشعبي الجزائري توزيع تمويلاتها نهاية سنة 2021 كما يلي:

[1]. القرض الشعبي الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2021.

الشكل (6): توزيع عقود التمويل الإسلامي في القرض الشعبي الجزائري نهاية سنة 2021

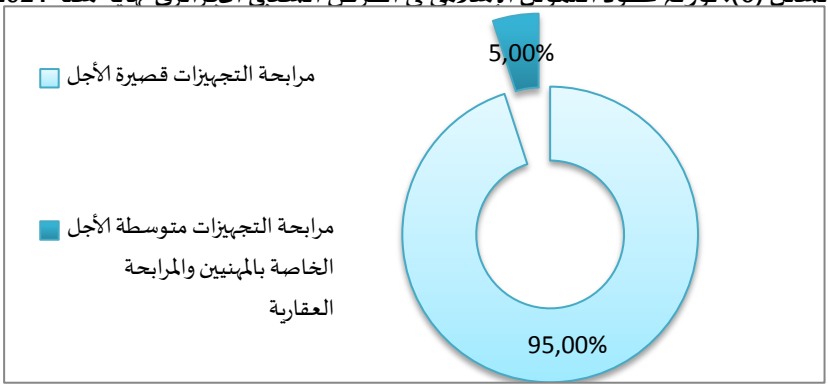

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: القرض الشعبي الجزائري، السنوي لسنة 2021.

ما نلاحظه من خلال الشكل، توجه أغلب عملاء القرض الشعبي الجزائري لطلب تمويلات بمرابحة التجهيزات قصيرة الأجل بنسبة 95%، أما 5% المتبقية فتتقاسمها مرابحة التجهيزات متوسطة الأجل للمهنيين والمرابحة العقارية، مع انعدام التمويل بمرابحة السيارات نظراً لاشتراط تمويل السيارات المصنعة على المستوى الوطني، كما أنه وبعد التقرب من البنك استنتجنا أن نسبة التمويلات منخفضة جداً سواءً من حيث العدد أو الحجم وذلك في جميع نوافذ القرض الشعبي الجزائري المنتشرة حول ربوع الوطن، والتي تتراوح ملفات التمويل على مستواها من ملفين إلى ثلاث ملفات لكل نافذة، الأمر الذي يفسره البنك بقصر تجربة هذه النوافذ وحداثتها.

أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية في المصارف العمومية الأخرى، والتي لم نستطع الوصول إلى أرقام ونسب التمويل على مستواها، نظراً لحداثتها بالمقارنة مع البنك الوطني الجزائري، فقد ادخرت في مجموعها نهاية سنة 2021 ما يزيد عن 30 مليار دينار، حيث بلغت قيمة المدخرات على مستوى مختلف الشبابيك والوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي مبلغ إجمالي قيمته 10 مليار دج، كما تم إيداع ما يزيد عن 7.5 مليار دينار من المدخرات عبر مختلف الشبابيك والوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) على المستوى الوطني، مع العلم أن نسبة كبيرة من المدخرات تبقى في الحسابات لبضعة أشهر ثم يسحبها الزبون، أي أنها ليست مدّخرات طويلة المدى[1].

[1]. جريدة المستثمر، مرجع سبق ذكره، ص2.

ان حصيلة المدخرات من الصيرفة الإسلامية خلال السنتين الماضيتين لم تبلغ ولو جزء بسيط من الهدف المسطر، ألا وهو جذب الأموال المتداولة خارج النظام البنكي، وهذا راجع لعدة أسباب، أولها اقتصار المنتجات المتواجدة والموفرة على مستوى هذه الشبابيك على دفاتر التوفير والاحتياط، فضلاً عن كون أن مختلف تمويلاتها تعتمد على العقود ذات الدخل الثابت والموجهة في الأساس لتمويل حاجيات القطاع الاستهلاكي بالإضافة إلى تمويلات لشراء عقارات وسيارات أو تأجيرها عقارات والتجهيزات المختصرة في التجهيزات الكهرومنزلية، فضلاً عن مشاريع استثمارية صغيرة جداً بمبالغ محدودة، هذه العقود لا تساهم بالقدر الكافي في تخفيض الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي.

بالمقابل، لم يشهد تمويل الاستثمار والاستغلال انطلاقة فعلية ولم يتم إطلاق صيغ جديدة للمالية الإسلامية الغنية بالعروض والمنتجات ومحدودية الصيغ المتواجدة، بسبب غياب نصوص قانونية مفصّلة تتيح للبنوك العمل بأريحية، وتفتح المجال على مصراعيه أمام النوافذ وحتى المؤسسات المالية الإسلامية، في ارتقاب جاهزية قانون النقد والقرض المعدل، قبل نهاية السنة الجارية 2023، ليدخل حيز التنفيذ ويمنح للصيرفة الإسلامية إطارا قانونيا أكثر وضوحا، لاسيما فيما يتعلق بنسبة الأرباح وأيضا إطلاق الصكوك المالية، وهي المرحلة الثالثة من الصناعة المالية الإسلامية، والتي تقوم على 3 مراحل، ممثلة في الصيرفة الإسلامية بالبنوك ثم التأمين التكافلي وصولا إلى الصكوك المالية المطابقة للشريعة، سواء الصكوك السيادية للخزينة أو الصكوك التي تطلقها المؤسسات[1].

3-4 دور النوافذ الإسلامية الخاصة في استقطاب الكتلة النقدية الموازية في الجزائر

عملت العديد من البنوك الخاصة في الجزائر بأساليب تمويلية إسلامية، حيث انطلق أول بنك خاص في تقديمه للمنتجات المصرفية الإسلامية سنة 2008 ألا وهو بنك الخليج ثم تبعته البنوك الخاصة الأخرى أمثلة، ترست بنك، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وكان توزيع العقود التمويلية لهذه البنوك كما يلي:

بالنسبة لبنك ترست الجزائر، فقد وصل حجم التمويل الإسلامي في سنة 2020 إلى حوالي 602 6 مليون دج، مقابل 450 59 مليون دج من حجم التمويل الإجمالي للبنك، أي

[1]. كيموش، 2022.

شكل حجم التمويل الإسلامي 11.10% من إجمالي التمويل في البنك، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت فيها بحوالي 15.97%،[1] حيث يرجع هذا الانخفاض لتأثيرات الأزمة الصحية والاقتصادية، وقد وزع التمويل الإسلامي سنة 2020 على ثلاث أنواع من عقود التمويل كما يلي:

الشكل (7): توزيع عقود التمويل الإسلامي في بنك ترست نهاية سنة 2020

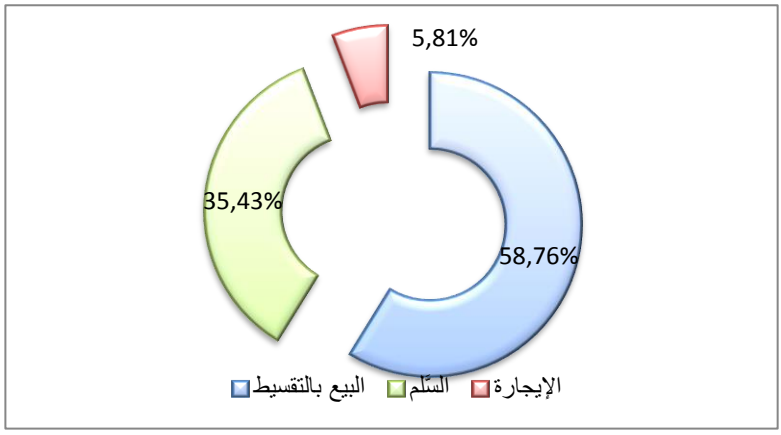

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: بنك ترست، التقرير السنوي لسنة 2020.

بعد النظر أكثر في عقود التمويل التي تعتمدها النافذة الإسلامية في بنك ترست لسنة 2020، تعتمد على عقود ذات الدخل الثابت الموجهة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية وحاجة المؤسسات والشركات إلى المواد الأولية في شكل بيع بالتقسيط بنسبة 58.76% أي حوالي 3 879 مليون دج، والسَّلم بنسبة 35.43% حوالي 2 339 مليون دج، وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما، وهذا راجع إلى أن النافذة الإسلامية كانت تطبق هذا النوع من التمويل على المؤسسات في نشاطها المحلي، ثم أصبحت تطبقه حتى نشاطها الخارجي من استيراد وذلك بعد صدور التعليمة 05-2017 المؤرخة في 2017/10/22م والقاضية بإجبار المستوردين للسلع الموجهة للبيع على حالها على تشكيل مؤونة بالعملة الوطنية بما يعادل 120% من قيمة الصفقة لدى البنك الموطن، أما الإيجارة والتي حازت على نسبة ضئيلة تقدر بـ 5.81% أي حوالي 382 دج، أي أن النافذة تعتمد بشكل كبير على عقد البيع

[1]. بنك ترست، التقرير السنوي لسنة 2020.

بالتقسيط، وغياب تام لصيغ المشاركة، وهذا نظراً لارتفاع المخاطر على هذه العقود مقارنة بالمخاطر التي يتحملها البنك في عقود البيوع، كما نلاحظ غياب صيغة المرابحة وتفضيل استخدام البيع بالتقسيط كي لا يكون البنك مجبرا للكشف عن هامش ربحيته للزبون.

أما بالنسبة لبنك الخليج AGB، فقد وصل حجم التمويل الإسلامي في سنة 2020 إلى حوالي 40 مليون دج، مقابل 169 مليون دج من حجم التمويل الإجمالي للبنك، أي شكل حجم التمويل الإسلامي 24% من إجمالي التمويل في البنك، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت فيها بحوالي 29%،[1] وهذا راجع أيضاً إلى تأثيرات الأزمة الصحية والاقتصادية، وقد وزع التمويل الإسلامي سنة 2020 على نوعين من عقود التمويل وهما عقد المرابحة، وعقد السَّلم، وذلك بالنسب التالية:

الشكل (8): توزيع عقود التمويل الإسلامي في بنك الخليج الجزائر لسنة 2020

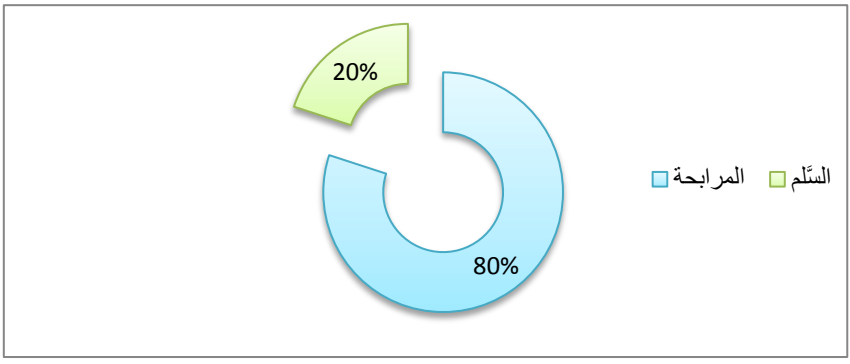

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: بنك الخليج الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020.

من الشكل، نستنتج أن بنك الخليج الجزائر يعتمد على العموم في تمويلاته الإسلامية أيضاً على الصيغ ذات الدخل الثابت غير المتغير، وذلك بنسب متفاوتة، حيث وفي سنة 2020 كانت النسبة الغالبة لعقود المرابحة والتي قدرت بـ 80% أي حوالي 32 مليون دج، أما عقد السَّلم فقد حاز على نسبة ضئيلة قدرت بـ20% ما يقارب 8 مليون دج، في كل سنة لكن دائماً ما كانت النسبة الغالبة لعقود المرابحة. الملاحظ لطبيعة التمويل على مستوى هذه النافذة، يجد أن بنك الخليج ابتعد عن التعامل بعقود المشاركات أي لا يوجد تنوع في صيغ التمويل، ما كان له أثر سلبي على نسبة التمويل الإسلامي في البنك.

[1]. بنك الخليج الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020.

أما بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو الآخر وصل حجم التمويل الإسلامي على مستوى نافذته في سنة 2020 إلى حوالي 572 6 مليون دج، مقابل 494 39 مليون دج من حجم التمويل الإجمالي للبنك، أي شكل حجم التمويل الإسلامي 16.64% من إجمالي التمويل في البنك، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت فيها هذه النسبة حوالي 15.40%،[1] وقد وزع التمويل الإسلامي سنة 2020 على ثلاث أنواع من عقود التمويل كما يلي:

الشكل (9): توزيع عقود التمويل الإسلامي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل

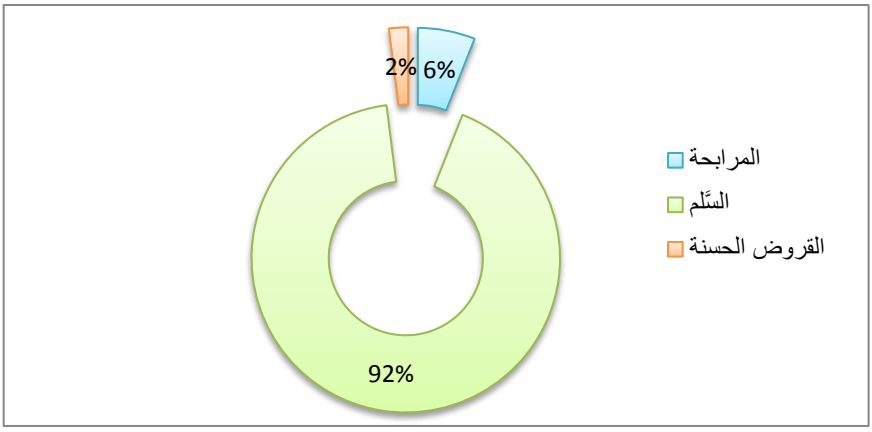

المصدر: من إعداد الباحثتان

بالاعتماد على: بنك الإسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوي لسنة 2020.

الملاحظ لعقود التمويل المعتمدة من طرف النافذة الإسلامية في بنك الإسكان يجد أنها تعتمد كغيرها من المصارف الخاصة الأخرى على عقود البيوع ذوات الدخل الثابت خاصة عقد السَّلم الذي بلغت نسبته 92% أي حوالي 046 6 مليون دج، منفقة في سبيل تمويل التجارة الخارجية على غرار عقود المشاركات، وهذا لنفس الأسباب المذكورة سابقاً، منها ارتفاع المخاطر وأيضاً اهتمام المصارف بتمويل التجارة الخارجية بعقود السَّلم والبيع بالتقسيط خاصة بعد إصدار المشرع الجزائري التعليمية رقم 05-2017 في 2017/10/22م، أما المرابحة والقروض الحسنة حازت على نسب ضئيلة قدرت بـ 6% و2% على التوالي، أي 394 ألف دج مخصصة للمرابحة، وما يقارب 131 ألف دج للقروض الحسنة.

[1]. بنك الإسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوي لسنة 2020.

بالتالي ما يمكن استخلاصه أنه ورغم الخروج بقرار اعتماد النوافذ الإسلامية ومباشرة عملها إلا أنه لا زالت الكتلة النقدية في السوق الموازية في ارتفاع مستمر، حيث أثر هذا القرار نوعاً ما عليها سنة 2018 إلا أنها عادت للارتفاع في سنة 2019 و2020 وبنسب كبيرة نوعاً ما، ما يثبت عدم فاعلية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تخفيض هذه الكتلة لحد ألان، و حال دون تحقيق النوافذ الإسلامية للهدف الذي تسعى إليه الحكومة وهذا راجع لجملة من النقائص تمثلت أهمها في:

- نوع عقود التمويل المعتمدة من طرفها، فهناك غياب واضح للتنوع في عقود التمويل ما يؤثر سلباً على امتصاصها للسيولة النقدية النائمة خارج النظام البنكي، حيث المتتبع للصيغ الإسلامية المعتمدة من طرفها يلاحظ غياب صيغ مهمة مثل الصيغ الزراعية كالمزارعة والمغارسة والمساقاة، واعتمادها بشكل كبير على صيغ البيوع ذات المخاطر الأقل والتي تخدم الجانب الاستهلاكي أكثر كالمرابحة والسَّلم، وابتعادها عن صيغ المشاركات؛
- لجوء الحكومة لخدمات النوافذ الإسلامية كان في سبيل جلب الأموال خارج البنوك وليس عن إيمان وبالتالي جاء تنفيذها لترقيع الأخطاء التي وقعت جراء سوء تسيير اقتصاد البلاد، غياب النية الصريحة أثر على طريقة عمل هذه النوافذ وحال دون توسعها وانطلاقها، حيث أنها ليست سوى حل مؤقت قد يزول بزوال أسبابه أي بزوال الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد؛

- نقص إقبال العملاء على النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والعمومية عكس ما كان متوقع، وهذا راجع لأزمة الثقة بين الزبون الجزائري والنظام البنكي ككل والذي يعتبره ربوياً 100% حتى ولو تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية أو بالنوافذ الإسلامية، والتي في نظره هي مجرد معاملات تقليدية تحمل صفة الشرعية والأرباح الناتجة عنها ليست سوى فوائد تحت غطاء الربحية، وهذا راجع إلى نقص تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى ارتفاع هامش الربحية في الخدمات الإسلامية والذي يعتبر مرتفعاً مقارنة بالخدمات التقليدية ما أثر على طلب التمويل خاصة ما يمس العقار؛

- نقص أو غياب الإعلان و الترويج، حيث لا تصل المنتجات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية، وصورة التمويل الإسلامي ككل في شكلها الصحيح والمحفز، نظراً لغياب التوعية بأصل عمل هذه المنتجات والعوائد التي تحققها، وإن توفرت الأساليب الترويجية فهي

تفتقر للحداثة والعصرنة، بالتالي فالنوافذ الإسلامية لازالت أمر مجهول وغير واضح بالنسبة للعميل الجزائري؛

- انخفاض هامش الربح في الخدمات الإسلامية مقارنة مع فوائد البنوك الربوية، فالمقارن للعوائد الربوية والعوائد غير الربوية يجد أن الفوائد الربوية أكبر من هامش الربح، ما يدفع الزبون الجزائري إلى الهروب من النوافذ الإسلامية، ويشجعه أكثر على التعامل ربوياً، كما يفقده ثقته في النظام المصرفي الإسلامي؛

- حصر المشرع الجزائري للعقود التمويلية في 8 عقود وضحها من خلال النظام 20-02 أي أن النوافذ الإسلامية مقيدة ولا تملك الحرية الكافية في ممارسة أعمالها المصرفية؛

- غياب عنصر التدريب والتأهيل، بحيث أن غالبية العاملين في الشبابيك الإسلامية ليسوا سوى موظفين سابقين في المصارف التقليدية ما قد يطرح العديد من الإشكاليات في تسيير هذه النوافذ خاصة وأن المعاملات المصرفية الإسلامية هي معاملات حساسة تحتاج إلى وجود مختصين في التكنولوجيا المالية يملكون خبرات وأبحاث علمية سابقة في مجال الصيرفة الإسلامية.

4. خاتمة:

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي وتوسع الكتلة النقدية في الاقتصاد الموازي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، خاصة مرحلة التسعينات التي شهدت فيها الجزائر ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، ومرحلة الألفينيات التي صاحبتها كذلك العديد من الظروف المشجعة على تنامي الأنشطة غير المشروعة والمتولد عنها دخول ضخمة لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب ويتم تداولها كسيولة خارج النظام البنكي الرسمي، وأخذت هذه الكتلة النقدية في التطور والتضخم لتصل إلى حوالي 75 مليار دولار نهاية سنة 2021.

لذا بادرت الحكومة الجزائرية بوضع تنظيمات وقوانين تدعم من خلالها تفعيل الصيرفة الإسلامية وعملياتها عبر سماحها من خلال مواد النظام 20-02 بفتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية خاصة العمومية منها، وذلك في سبيل امتصاص السيولة المتداولة في السوق الموازية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر، وتغطية عجز الموازنة، وذلك نظراً للمقومات التي تمتلكها النوافذ الإسلامية وقدرتها على جلب المدخرات والأموال المكتنزة من خلال ما تقدمه من عقود تمويلية ومنتجات مصرفية حلال تعتمد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، من هذا المنطلق توصلت دراستنا إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- الحجم المتعاظم للسوق غير الرسمي في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة جعله يأخذ أبعاد مقلقة من جميع النواحي خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث كانت من أهم نتائجه وجود أموال ضخمة متداولة خارج النظام المصرفي الجزائري، حيث قدر الرئيس الجزائري في نهاية سبتمبر 2021 حجمها حوالي 10 تريليون دينار، أي ما يقارب 75 مليار دولار، مما دفع بالسلطات التوجه نحو العمل بالنوافذ الإسلامية لجلب هذه الأموال والاستفادة منها في تغطية العجز الموازني وتذليل الأزمات الاقتصادية والمالية؛

- توسعت الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر، من أهمها توالي الأزمات النفطية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى السياسات الجبائية والعوائق الإدارية وعدم ملائمة المناخ الاستثماري؛

- التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للاتجاه نحو العمل المصرفي الإسلامي في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية، لكن حصرها في صيغ محدودة جداً، حيث نلاحظ غياب صيغ التمويل التشاركي خاصة الصيغ الزراعية، وتوجهها إلى التمويل بصيغ هامش الربح المعلوم؛

- حداثة تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية خاصةً، يفسر عدم توفر لغاية الآن أي أرقام أو إحصائيات واضحة تخص على سبيل المثال الحسابات البنكية أو حجم الأموال المتداولة في هذه الشبابيك، إلا أنه بالنظر إلى مختلف تمويلات النوافذ الإسلامية في الجزائر نجد أنها موجهة إلى القطاع الاستهلاكي بالإضافة إلى تمويلات بسيطة لشراء عقارات وسيارات أو تأجيرها، هذه العقود لا تسهم بالقدر الكافي في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة على مستوى السوق الموازية، وهذا ما أثبته استمرار ارتفاع الكتلة النقدية في السوق الموازية رغم نشاط النوافذ الإسلامية، وإنما صيغ الاستثمار من تساهم في جذب هذه الكتلة من خلال امتصاصها في شكل مدخرات وتوظيفها في استثمارات بعوائد؛

- يمثل نقص الإقبال على الشبابيك الإسلامية وغياب ثقة المواطن الجزائري في مدى مصداقيتها وشرعيتها كونها نوافذ في بنوك ربوية وليست مستقلة كفاية، يُعتبر أيضاً من بين الأسباب التي تحول دون تحقيقها المردود المطلوب منها، بالإضافة إلى ارتفاع هامش الربح في الخدمات الإسلامية مقارنة مع فوائد البنوك الربوية وغيرها من الأسباب التي تخص غياب القوانين الخاصة التي تنظم عمل المصرفية الإسلامية؛

- ما يجدر الإشارة إلى أن النوافذ الإسلامية لوحدها غير كافية لتخفيض الكتلة النقدية غير الرسمية، ذلك أن البنوك العمومية في الجزائر غير قادرة على تمويل المشروعات الكبرى، بالإضافة إلى أن قدرة الدولة المحدودة الآن للسيطرة على السوق الموازي لن تمكنها من تحصيل احتياجاتها التمويلية،

- إطلاق الحكم أو تقييم حول فعالية النوافذ الإسلامية في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي يبقى نسبي وغير نهائي نظراً لصعوبة الوصول إلى توفر إحصائيات أو أرقام جميع النوافذ خاصة تلك المتعلقة بالبنوك العمومية، الأمر الراجع لقصر تجربتها في مجال الصيرفة الإسلامية.

الاقتراحات:

يظهر جلياً تعويل السلطات العليا في البلاد على نظام الصيرفة الإسلامية كإحدى آليات امتصاص الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي الجزائري، لكن حتى يكون لهذا النظام فاعلية في تحقيق هذه الغاية نقترح على الحكومة الالتزام بالنقاط التالية:

- التركيز على جانب الترويج للمعاملات المصرفية الإسلامية بداية من استغلال نفور الجزائريين من استخدام خدمات البنوك التقليدية؛

- استيعاب الكتلة النقدية النشطة بالسوق الموازية اعتمادا على آليات الصيرفة الإسلامية هي خطوة مهمة جداً لكن غير كافية لوحدها في استعادة ثقة المتعاملين والمواطنين وإلزام الجميع بالتداول المؤسساتي للمال من اجل تعزيز الرقابة وتحصيل الحقوق الضريبية وتفعيل المدخرات ضمن عجلة الاقتصاد والتنمية، بل يتطلب الأمر تفعيل آليات أخرى مساندة منها آليات اجتماعية واقتصادية وحتى قانونية لاستكمال هذه المهمة كمراجعة منظومة الضرائب والجباية وتعديل قانون النقد والقرض لتشجيع الصيرفة الإسلامية؛

- فتح المجال أمام البنوك والنوافذ الإسلامية لتوسيع نشاطها والتنويع في عقود تمويلها دون حصر أو تقييد؛

- يبقى خيار الصيرفة الإسلامية إحدى الآليات الناجعة لو لم يطبق ضمن بنوك تقليدية وكان من طرف بنوك إسلامية جزائرية كاملة الصفة مؤطرة بقوانين خاصة وتلقى التسويق المناسب لها.

قائمة المصادروالمراجع

- المؤلفات:

- سليمان ناصر. (2022). *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة* (الإصدار 01). الجزائر: منشورات ألفا للوثائق.

- عبد القادر روشو. (11/10 فيفري, 2021). مقياس الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال: المحور رقم 03 الكتلة النقدية ومقابلاتها. الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة تيسمسيلت.

- محمد الشريف إلمان. (2010). *محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية* (المجلد ج3). بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.

- ناصر الغريب. (1996). *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل* (الإصدار ط1). القاهرة: دار أبوللو.

- المقالات:

- جريدة المستثمر. (2022). الجزائر أمام فرصة قوية لأن تصبح نموذجاً مميزاً في المصرفية الإسلامية. *جريدة المستثمر* ، 1-13.

- عبد النور دحاك. (2022). إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 18* (28)، 199-222.

- مغنية موسوس. (2018). ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة. *مجلة الاقتصاد والمالية ، 04* (02)، 177-187.

- نجيب سمير خريس. (2014). النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إقتصادي إسلامي. *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، 14* (02).

- وسام مويسي، و أمال بوسمينة. (2020). تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، 07* (02).

- الرسائل والأطروحات:

- علي بودلال. (2006-2007). تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي. *أطروحة دكتوراه* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة تلمسان.

- محمد رضا توهامي. (2018-2019). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم* . الجزائر، تخصص علوم تجارية: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

- التقارير:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2005). *المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات*. كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2020، على الموقع: www.bna.dz، تاريخ الإطلاع: 04 ماي، 2022.

- القرض الشعبي الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2021، على الموقع: www.cpa-bank.dz ، تاريخ الإطلاع 04 ماي، 2022.

- بنك ترست الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، على الموقع: www.trustbank.dz ، تاريخ الإطلاع: 06 ماي، 2022.

- بنك الاسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوي لسنة 2020، على الموقع: www.housingbankdz.com ، تاريخ الإطلاع: 08 ماي، 2022

- بنك الخليج الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2020، على الموقع: www.e-gulfbank.com ، تاريخ الإطلاع: 08 ماي، 2022.

- CNES. (2004). *Secteur informel: en jeux et defis*. Algérie.

- مواقع الأنترنت:

- القرض الشعبي الجزائري. (2022). *القرض الشعبي الجزائري*. تاريخ الاطلاع 04 ماي, 2022، من www.cpa-bank.dz

- إيمان كيموش. (06 أوت, 2022). *مدّخرات فاقت 10 آلاف مليار في 24 شهرا، الإنتقال إلى المرحلة الثانية من الصيرفة الإسلامية*. تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر، 2022، من جريدة الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com

- حسان جبريل. (10 أكتوبر, 2021). *تفكيك "اقتصاد الظل" عصيّ على حكومات الجزائر المتعاقبة*. تاريخ الاطلاع 04 ماي, 2022، من وكالة الأناضول: http://www.aa.com.tr/ar

- طارق الشال. (12 أكتوبر, 2021). *يصل إلى 75 مليار دولار...ما أسباب تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر؟* تاريخ الاطلاع 11 ماي, 2022، من صحيفة الإستقلال: http://www.alestiklal.net/ar

- وكالة الأنباء الجزائرية. (13 نوفمبر, 2021). *الاقتصاد الجزائري "بين السوق الموازية والتوجهات الرقمية" محل نقاش بالجزائر العاصمة*. تاريخ الاطلاع 11 ماي, 2022، من https://www.aps.dz/ar/economie/115878-2021-11-13-17-29-57

- Banque National d'Algérie. (2022). *Banque National d'Algérie*. Consulté le Mai 04, 2022, sur Banque National d'Algérie: http://www.bna.dz

- القرارات، المراسيم، الأوامر، التعليمات:

- بنك الجزائر. (15 مارس, 2020). النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. *(16)* . الجزائر: الجريدة الرسمية.

- بنك الجزائر. (02 أفريل, 2020). التعليمة 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر.